تحديات الشمول المالي في الجزائر على ضوء واقع الدول العربية خلال الفترة(2011-2019)

The challenges of financial inclusion in Algeria in light of the reality of Arab countries during (2011-2019)

د. ميدونسيساني،
[1]استاذ محاضر-أ-، مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية،
جامعة ابن خلدون تيارت، sissani.midoun@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام: 2022-11-24 تاريخ القبول: 2022-12-27 تاريخ النشر: 2023-02-06

ملخص: الهدف من هذا البحث هو القاء الضوء على واقع الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة بين (2011 – 2019) و تحديات القطاع المصرفي في الوصول الى أكبر عدد من الطبقة الهشة من السكان و المستبعدين من الحصول على الخدمات المالية بتكاليف مقبولة.

ولقد أثبتت الدراسة وجود انخفاض ر بنسبة 2.5%في انتشار الفروع البنكية في الجزائر خاصة في المناطق الريفية و بعض المدن الداخلية الى جانب انخفاض يقدر بـــ 64.9% من نفس السنة فيما يخص استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر. أظهرت النتائج وجود ارتباط قوي بين الشمول المالي والاستقرار المالي والذي يؤدي في النهاية لدفع معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الدولة ككل .

كلمات مفتاحية: شمول المالي، خدمات مالية،البنوك.

تصنيف JEL : G21، G2، E59 .

Abstract:The aim of this research is to shed light on the reality of financial inclusion in Algeria during the period (2011-2019) and the challenges of the banking sector in reaching the largest number of the vulnerable and enslaved class of the population on financial services at acceptable costs.

The study demonstrated a decrease of 5.2% in the spread of bank branches in Algeria, especially in rural areas and some internal cities, as well as an estimated decrease of 9.64% from the same year in terms of the use of banking machines for every 100,000 adults in Algeria. The results showed a strong correlation between financial inclusion and financial stability, which ultimately leads to driving economic growth rates at the level of the whole country.

Keywords: Financial inclusion,Financial Services, Banks.

Jel Classification Codes: G21, G2, E59.

المؤلف المرسل: ميدونسيساني، الإيميل: @gmail.comsissanim

1. **مقدمة:** الشمول المالي (Financial inclusion) هو تحول نحو الخدمات المالية الرقمية و الذي يعود على اقتصاديات الدول و مختلف شرائح المجتمع بالنفع و خاصة الاسر منخفضة الدخل من حيث الاندماج في النمو الاقتصادي و زيادة المساواة و العدل في توزيع الدخول. فالشمول المالي اصبح من القضايا الهامة التي تنال اهتمام المنظمات الدولية وصانعي السياسات في مختلف الدول العالم و منها الجزائر. و لقد ادت جائحة كرونة خلال الفترة بين 2019 و 2021 الى توجيه اغلب الحكومات نحو الاعتماد على خدمات التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الإنترنت باعتباره أحد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة وخاصة الطبقات الهشة من ذوي الدخل المحدود، من خلال تعزيز وتسهيل وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية بالشكل الصحيح مع وضع تشريعات عادلة وشفافة بهدف حماية المستهلكين لها.

من المتفق عليه أن الشمول المالي في الوقت الحاضر اصبح ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية لأنه يعمل على مواجهة الفقر والتقليل من حدة البطالة، خاصة أن دول العالم الثالث التي تظهر التقارير والدراسات أنها تواجه مشاكل اقتصادية ومالية وبالأخص مشاكل تمويل الاستثمار. مما يجعل الحاجة ملحة لتوسع وتشجيع نطاق الشمول المالي، وتقديم كافة الخدمات المالية مثل القروض والائتمان والادخار والتأمين والدعم وخلق فرص العمل. مما هو جدير بالذكر أن توسيع نطاق الشمول المالي يساهم في تحسين مستوى المعيشة، ويمنح للمرأة و الطبقة الهشة في المجتمع تكافؤ في الفرص، ويحقق العدالة الرفاهية شامل ومستدام.

طرح الإشكالية: في ظل ما سبق ذكره، يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

- **ما هو أثر الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية: وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع سنحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

- ماذا نقصد بالشمول المالي ؟
- كيف يؤثر الشمول المالي في التنمية الاقتصادية ؟
- ما مدى تطبيق الشمول المالي وأثره على التنمية في الجزائر وبعض الدول العربية ؟

فرضيات الدراسة: وللإجابة على الأسئلة المطروحة تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- **الفرضية 1:** لا توجد علاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي.
- **الفرضية 2:** لا توجد علاقة بين الشمول المالي والتنمية الاقتصادية.
- **الفرضية3:** يمكن أن يساهم الشمول المالي في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

2. **نشأة الشمول المالي وتطوره:** ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام1993 في دراسة " ليشون وثرفت"**(Leyshon &Thrift, 1995)** عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات

المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يوجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية.[1]

وقد استعمل مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبدقة فنية واحترافية منذ عام 1999، و عبر محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لانعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية وعقائدية .و تضاعف الاهتمام بالشمول المالي منذ أوائل عام 2000، حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية.(**محمد بن موسى،2018، ص42**) عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي عام 2009 بدولة كينيا ثم عقد بعد ذلك في كل من اندونيسيا، موزنبيق وفيجي ومصر عام 2007. وفي إثر الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيزه وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح من خلال توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة.

1.1.تعريف الشمول المالي:لا يوجد تعريف موحد للشمول المالي متفق عليه؛ حيث اختلف الخبراء والاقتصاديون حول مفهوم موحد للشمول المالي. وعلى العموم يمكن أن نعرفه من خلال التعريفات التي جاءت بها مختلف الهيئات الدولية العاملة في مجال الشمول المالي كالاتي:

2.1.تعريف البنك الدولي:الشمول المالي هوإمكانية استعمال المنتجات المالية بوفرة وبسهولة تتناسب مع احتياجات الافراد و المؤسسات الاقتصادية من معاملات و مدفوعات، و ادخار وتأمينات مقدمة بطريقة مسؤولة ومناسبة، وحسب البنك الدولي إن إمكانية فتح حساب معاملات هو أول خطوة للاقتراب من الشمول المالي، من منطلق أنه يسمح للأفراد من توفير المال إضافة إلى تسديد واستقبال مبالغ مالية (Financial Access)(**فضيل البشير ضيف،2020، ص474**).

3.1.تعريف التحالف الدولي:يرى التحالف الدولي أنه يتعين على كل دولة من دول الأعضاء في الحلف العمل على وضع تعريف خاص للشمول المالي وذلك لأنه من جهة لكل دولة خصائصها الاقتصادية والاجتماعية ، حيث توصلت 15 دولة وضع تعريف للشمول المالي ومن بين هذه التعريفات:

1.3.1.تعريف الشمول المالي حسب دولة ماليزيا:الشمول المالي هو الحق كل شخص استعمال مجموعة من الخدمات المالية في توقيت مناسب وبطريقة معروفة وبسعر مناسب باحترام كامل لكرامته، الخدمات المالية موفرة لكل شرائح المجتمع مع اهتمام خاص بالفقراء وذوي الدخل المنخفض والمغتربون العاملون وسكان المناطق النائية .

1.2.تعريف صندوق النقد العربي: يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهشمة منها من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة بأسعار منافسة وعادلة .**(سميرةبولحبال، حاكمي نجيب الله،2019)** " . **2.2.تعريف مجموعة العشرين (20) والتحالف العالمي للشمول المالي:** ينصص" على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما في ذلك يشمل الفئات المهشمة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة "[2] .

3.2.تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية للتثقيف المالي: " الشمول المالي هو العملية التي من خلالها يتم تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي،**(شنبي صورية، بلخضر السعيد،2018،ص 25)"** .

3. ركائز الشمول المالي :من التعريفات يمكن ملاحظة عدة محاور أساسية يرتكز عليها الشمول المالي وهي:[3]

- **الحصول على المنتجات والخدمات المالية:**توفر خدمات مالية رسمية ومنظمة، وقرب المسافة والقدرة على تحمل التكاليف.
- **القدرة المالية:** إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل الضائقة المالية.
- **استخدام المنتجات والخدمات المالية:** الانتظام والتكرار، ومدة الاستخدام.
- **جودة الخدمات والمنتجات المالية**: الخدمات مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها جميع فئات المجتمع.
- **التنظيم والرقابةالفعليتين**: بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي.

الشكل رقم 1: عناصر الشمول المالي

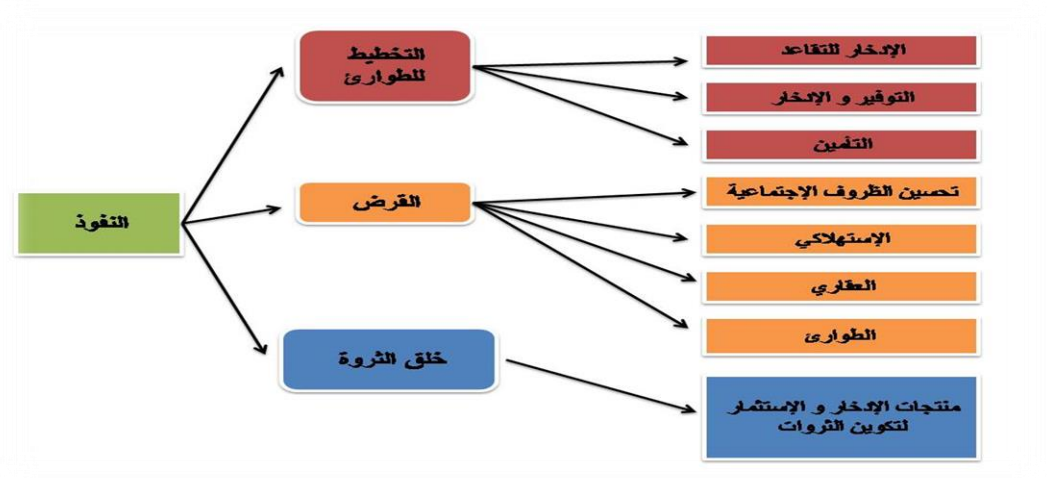

المصدر: محمد طرشي وآخرون، متطلبات تعزيز الشمول المالي، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، جامعة شلف، المجلد 01، العدد: 01، 2019، ص 121.

4. **أهداف الشمول المالي:** يهدف الشمول المالي إلى تعزيز التنمية الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وذلك من خلال:

- **زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة** من المجتمع وذلك من خلال تنمية الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي.
- **تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية** ومصادر التمويل والاستفادة منها خاصة في المناطق الريفية والمهشمة **(فضيل البشير ضيف،2020،ص476).**
- **توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية** و حماية حقوقهم.
- **التحول من اقتصاد قائم على المدفوعات النقدية** كوسيلة لتسوية المعاملات المالية والتجارية الى اقتصاد يعتمد على وسائل التسوية الالكترونية الحديثة .

5. **مقاييس الشمول المالي العالمية:**حسب اتفاق قادة (G20) لسنة 2012 بلوس أنجلوس فلقد تم وضع ثلاثة مقايس اساسية لتطبيق الشمول المالي و هي كالاتي:
   - الحصول على الخدمات المالية.
   - استخدم الخدمات المالية.
   - جودة الخدمات المالية.
6. ***الآليات* وسائل تعزيز الشمول المالي: و هي متعددة نذكر منها:**
   - ابتكار منتجات مالية جديدة و مبتكرة وغير مألوفة تعمل على جذب الفئات المهمشة.
   - جذب الفئات الغير مدرجه في الاقتصاد الرسمي إلى التعامل مع المؤسسات المالية.
   - جذب فئات حديثي التخرج وتثقيفهم عليه مع منحهم القروض طويلة الأجل بفائدة بسيطة أسوة بالفئات المهمشة مع العمل على إعفائهم من الفوائد لأول عامين مثلا.
7. **أبعاد الشمول المالي:**في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسة وهي: الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء .
   - ✓ الوصول للخدمات المالية:و هو القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.
   - ✓ استخدام الخدمات المالية:يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي(**صليحة فلاق وسامية شارفي،2020،ص307**).

8- الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي :وعلى الرغم من وجود تعريف واحد محدد للاستقرار المالي، إلا أن البنك المركزي الأوربي قد قام بتعريف الاستقرار المالي "أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية، للأسواق، قادر على تحمل الصدمات، و تحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة".

وفي ضوء هذا التعريف السابق يتضح لنا إن الاستقرار المالي في النظام المالي هو عبارة عن حائط يمتاز بدور مقاوم للصدمات الاقتصادية، وذلك لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة المالية.

وقد أشارت الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي، أو حدوث أزمات مالية عنيفة داخل الدولة، يكون ناتج بالتبعية عن وجود خلل عميق في السياسات المطبقة من قبل البنوك المركزية، أو حدوث صدمات للنظام المالي، و التي تتفاقم بشكل كبير بسب عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة، مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات

وفرص الاستثمار . كما قد تؤثر تلك الصدمات بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى عدم وجود استقرار مالي، وبالتالي يؤدي إلى خفض معدلات النمو الاقتصادي.

وتؤكد تلك الدراسات أيضا على صعوبة تحقيق الشمول دون وجود استقرار في النظام المالي كذلك يصعب استمرار تحقيق استقرار مالي لأي نظام يتضمن شرائح من السكان مستعبدة ماليا واقتصاديا واجتماعيا .

1.8. أسباب عدم وجود استقرار مالي: تتلخص أسباب عدم وجود استقرار مالي في أربع فئات رئيسية:

- وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحكومة .
- العوامل الخارجية والتي تتمثل في بنية الأسواق المالية والتي ينتج عنها أزمات في سعر الصرف..
- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي، والموازنة العامة للدولة.
- العوامل الداخلية للمؤسسة والتي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها .

2.8 .العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي: من المؤكد أن الاستقرار المالي يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للدولة ككل و يساهم في ترسيخ ثقافة الشمول المالي الى جانب النتائج التالية:

- يعزز الاستقرار المالي ثقة العميل في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي وفي ذلك تعزيز لدرجة الشمول المالي
- يؤثر الاستقرار المالي إيجابيا على كل من التضخم في أسعار الفائدة بما يؤدي إلى تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية و المتاحة للفقراء بأسعار معقولة ، مما يسهم في توسيع نطاق الشمول المالي .

3.8.انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي: لا شكإن سياسة الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على النقاط رئيسية هي:

- يمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل فلقد اظهرت الدراسات أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، و أن الاستعباد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، و يمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية .
- أن الشمول المالي يمكن أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية ومن ثم التقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية .
- تساهم سياسة الشمول المالي تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الاستقرار المالي، إن توسع قاعدة الشمول المالي تساعد على تحقيق الاستقرار

المالي، لما لها من تأثير إيجابي، وفي نفس الوقت هذا لا يعني بالضرورة أن زيادة الشمول المالي لا تؤثر سلبا على الاستقرار المالي .

- إن الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار.
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم.

9. الشمول المالي علاقته بالمسؤولية الاجتماعية: يشير التوجه الحديث لعملاء الإدارة في مجال المسؤولية الاجتماعية إلى أنه لم يعد مقبولا من الإدارة العليا في أي منظمة أعمال أن تنفذ المشروعات التي تحقق أهدافها التقليدية المتمثلة في تحقيق الأرباح فقط، و إنما أصبح لزاما عليها أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والجماهير لتحقيق التكيف والتوافق بين المشروعات والبيئة التي تعمل فيها، بحيث لا تحقق أي ضرر لهذا المجتمع، بل تسعى دائما لتحقيق نفع حقيقي له .

1.9.تعريف المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:يعتبر (ميلتون فريدمان) من الأوائل الذين قدموا مفهوما للمسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال في سبعينيات القرن الماضي، فقد عرفها على أنها تتحقق من خلال سداد أجور العاملين مقابل العمل الذين يقومون به، و تقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، و سداد الضرائب للحكومة التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، و احترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، مضيفا أن تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من شأنه تقليل الأرباح وزيادة تكاليف العمل.

كما طرح **(هولموس 1985)** وجهة نظر أخرى بشأن المسؤولية الاجتماعية وأعتبرها التزام من منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، و ذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية كمحاربة الفقر، تحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها .وقدم **(ألغالبي والعامري 2005)** تعريفا إجرائيا للمسؤولية الاجتماعية مفاده أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب والتزام من جانب منظمات الأعمال تجاه المجتمع بشرائحه المختلفة أخذت بعين الاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح ومجسدة إياها بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام المنصوص عليها قانونيا.

2.9. تعريف المنظمات والهيئات الدولية للمسؤولية الاجتماعية:عرف(مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة 2004) المسؤولية الاجتماعية على أنها الالتزام المستمر من قبل المؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل .وعرفتها (الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية 2019) بأنها مساهمة منظمات الأعمال في تحقيق الرفاهية حياة موظفيها وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المجتمع الذي تعمل به..

3.9. دور الشمول المالي في تعزيز روح المسؤولية الاجتماعية في البنوك:من المهم أن نشير إلى أن المسؤولية الاجتماعية هي أكثر بكثير من مجرد الأعمال الخيرية، فهي تعني تشجيع البنوك على تحسين مستقبل الأفراد في كل المجتمعات المحلية التي تعمل فيها من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية التي يتم تصميمها لتناسب تلك المجتمعات، أما الشمول المالي فهو تقديم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، حيث أن توسعة دائرة المستفيدين من الخدمات المالية سوف تسهم في تمكين المجتمع ككل وتعزيز الاستقلال المالي للأفراد، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد، ومن هنا يأتي الربط بين المسؤولية الاجتماعية والشمول المالي فالبنوك تقوم بتطوير أعمالها من خلال تصميم المنتجات التي تستهدف شرائح جديدة من العملاء بما في ذلك الفئات التي لا تزال غير مندمجة بصورة كاملة في المجتمع ولا تتعامل مع البنوك، و يندرج تحت هذه الفئات الأسر المحدودة الدخل والشركات الصغيرة التي تعمل في المناطق الفقيرة وأصحاب المهن الحرفية وغيرهم، ويمثل هذا الموقف بالنسبة للبنوك تحديا من حيث تصميم المنتجات المناسبة لتلبي احتياجات هذه القطاعات من الخدمات المالية.

10- دور الشمول المالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:بينت التجربة أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعمل على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانات الكامنة في الاقتصاد .فمثل هذه الخدمات تساعد على تمكين الفقراء والنساء والشباب من امتلاك أسباب القوة الاقتصادية، و توفر لهم القدرة على تنفيذ استثماراتهم الصغيرة المنتجة، و ترفع الإنتاجية والدخول، و التي بدورها قد تزيد الاستهلاك وتحرك العجلة الاقتصادية .و قد يساعد فتح حساب جاري في تمهيد الطريق لمجموعة أوسع من الخدمات المالية الأكثر ملائمة، والتي من شأنها تمكين الأفراد والشركات من تحقيق سلاسة الاستهلاك، وإدارة المخاطر المالية التي يوجهونها، و الاستثمار في التعليم والصحة ومشاريع الأعمال. لذا حظي الشمول المالي بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة في مختلف دول العالم وبالأخص النامية منها، لما يحمله من أثر في تحسين فرص النمو والاستقرار الاقتصادي والمساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر.

يشهد العالم على المدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، و لا تقتصر هذه الخدمات على البنوك، وإنما تشمل الجمعيات التعاونية، و شركات التأمين، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات والإقراض

المتخصصة، و مؤسسات التمويل والتأجيري، وغيرها . ومع التطور الهائل في التكنولوجيا وتسارع نقل المعلومات، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية، و تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها، ومن المؤكد إن انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي .

و لكن تلك التطورات التكنولوجية طرحت في السوق الكثير من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، و التي تتطلب معرفة وثقافة مالية أعلى من ذي قبل، بما في ذلك اكتساب القدرة والثقة بالنفس في استخدام الكمبيوتر وأجهزة الصراف الآلي والتلفونات والكمبيوترات اللوحية الذكية .و زادت بفعل ذلك الحاجة إلى التثقيف المالي لكسر الحاجز المعرفي لتحقيق الشمول المالي، وبخاصة زيادة ثقافة ووعي المستهلكين من فئات الدخل الدنيا والمستثمرين الصغار وتعريفهم بالمخاطر والمكاسب المرتبطة باستخدام المنتجات المالية المختلفة، وكيفية استخدام وإدارة التمويل الذي تحتاجه المؤسسات الصغيرة للنمو والتوسع، وهذا قد يساعد في تنشيط الابتكار ودفع ديناميكية الأسواق وتسريع التغيير والتنمية الاقتصادية، و العمل على الحد من البطالة والفقر .

11. واقع الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية خلال الفترة بين 2011 الى 2019:

مؤشر الفروع البنكية لكل 100 ألف بالغ: يقيس مؤشر الفروع البنكية مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 الف بالغ خلال السنوات(2011-2019).

الجدول 1: مؤشر مدى انتشار فروع بنكية في الوطن لكل 100 ألف بالغ خلال السنوات(2011-2019).

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسبة	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2	%5.2

المصدر: بالاعتماد على المؤشر العالمي للشمول المالي Global FindexDatabase

من خلال النسب المدروسة في الجدول نجد أن انتشار الفروع البنكية في الجزائر مستقر، فالجزائر لا تملك إلا 05 فروع لكل 100الف بالغ خلال سنوات الدراسة من 2011-2019، و بالتالي تشهد ضعف في تواجد وانتشار الخدمات المالية البنكية وهذا يدل على اعتماد الدولة لنفس الاستراتيجيات التقليدية في ترويج خدماتها البنكية.

- ✓ **مؤشر استخدام الصراف الآلي لكل 100الف بالغ:**يقيس نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات(2011-2019).

الجدول رقم2 : نسبة استخدام الآلات المصرفية لكل 100الف بالغ في الجزائر خلال السنوات(2011-2019)

السنوات	2011	2014	2017	2018	2019
النسب	%6.10	%7.50	%9.34	%9.54	%9.64

المصدر: تم بالاعتماد على المؤشر العالمي الشمول المالي Global FindexDatabase

من خلال الجدول نلاحظ أن استعمال الصراف الآلي ATMمنخفض جدا في الجزائر بالرغم من وجود تحسن طفيف بين السنوات وهذا يدل على غياب الثقافة الشمول المالي لدى البنوك الجزائرية.

- ✓ **مؤشر العملاء المقترضون من البنوك لكل 100الف بالغ:** يقيس نسبة العملاء الذين قاموا بعمليات الاقتراض من البنوك التجارية لكل 100الف بالغ.
- ✓ **مؤشر الفروع البنكية لكل 100الف بالغ: و هو كالاتي :**

الجدول رقم3: مقارنة بين الجزائر وبعض البلدان وفقا لمؤشر الفروع البنكية لكل 100الف بالغ خلال (2017-2019)

البلدان	الجزائر	تونس	المغرب	فرنسا
2017	5.2%	26.69%	24.54%	36%
2018	05.2%	23%	-	-
2019	5.2%	-	24.61%	61.24%

المصدر: تم اعتمادا على المؤشر العالمي للشمول المالي Global FindexDatabase

من الجدول نلاحظ انخفاض في انتشار الفروع البنكية في الجزائر، حيث لم يتجاوز 5 فروع لكل 100الف بالغ، خلال السنوات 2017.2018.2019، بالمقارنة مع الدول المجاورة؛ كما تونس كانت 26.69%والمغرب 24.54% وفرنسا 36% خلال سنة 2017؛ أي أن هناك فرق كبير بين البلدان والجزائر في سياسة الشمول المالي ولازالت متبنية لاستراتيجية تقليدية.

12. تحديات الشمول المالي في الجزائر:يعتبر الشمول المالي من أهم التحديات في الجزائر وهذا باعتباره عنصر في تطوير التنمية الاقتصادية حيث يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي و يدفع شرائح المجتمع على استعمال الخدمات المالية الرسمية، وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، و رغم ذلك لازالت المنطقة الجزائر متأخرة عن البلدان الأخرى، فقد احتلت المرتبة 141 عالميا في الشمول المالي .

الشكل رقم 2: مؤشر استخدام التكنولوجيا من انتر نات و تطبيقات.

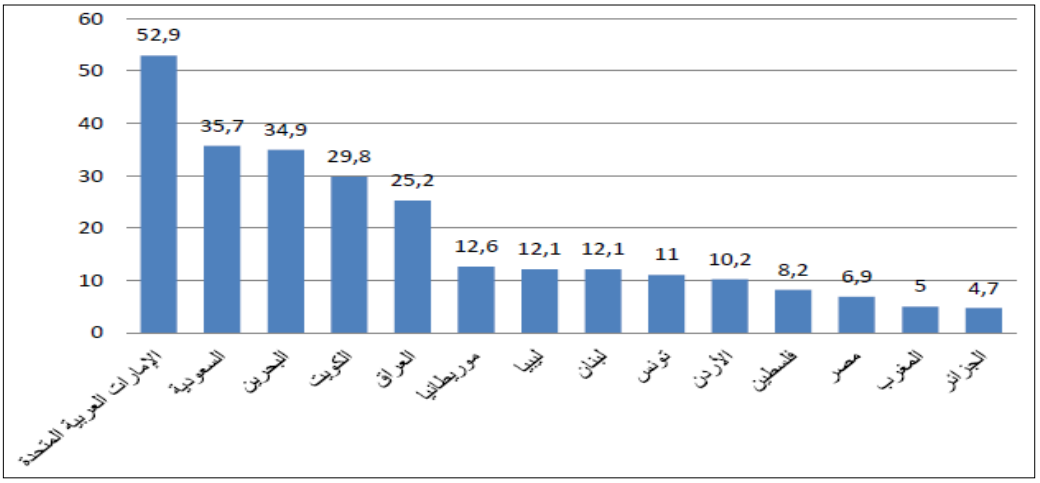

المصدر: ادراة الأبحاث والدراسات(2019)، واقع الشمول المالي في ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد458، ص، 19

من الشكل رقم (2) نلاحظ تفاوت بين الدول العربية فيما يخص استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى الحساب المصرفي بحيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة تقدر ب52.9% ثم تلتها السعودية بنسبة 35.7%بحيث سجلت الجزائر بقيمة 4.7%.

13. مقترحات لترقية الشمول المالي في الجزائر:تعتبر التنمية الاقتصادية شريان اقتصاد الدولة، حيث تتحكم مستوياتها في تطور الدولة أو تخلفها، فكل بلد تعمل على اتخاذ الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين من المستوى التنموي و تعزيز الشمول المالي تفاديا لكل المشاكل التي تؤثر سلبا عليها و سوف نقترح بعض الحلول و هي كالآتي:

- أهمية إدراج الشمول المالي، كهدف استراتيجي جديد للحكومات والجهات الرقابية، مع ضرورة تحقيق التكامل بين الشمول المالي والاستقرار المالي والحماية المالية للمستهلك لتحقيق الإطار المتكامل للشمول والاستقرار الماليين.
- حث صانعي القرارات على أهمية تحقيق التناغم بين استراتيجيات تنمية المشروعات المتناهية المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، وإعطاء أهمية للتثقيف المالي اللازمة لشريحة كبيرة من المجتمعات العربية.
- الاهتمام بالنظم الالكترونية وتعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة وتطوير البنية التحتية للنظام المالي للدولة.
- خلق بيئة مشجعة وملائمة لحصول الشباب والنساء على التمويل والخدمات المالية وتوسيع نطاقها عبر المناطق في الدولة.
- زيادة وتوسيع دور الصيرفة الالكترونية لاستغلال الخدمات المالية بطريقة سهلة في وقت قصير وبسرعة.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

- تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية مع ضرورة دمج الشمول المالي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية.

14. خاتمة:

يعتبر الشمول المالي آلية لتمكين الأفراد و بالأخص الطبقات الهشة في الحصول على ما يحتاجون من منتجات و خدمات مالية بطرق ذات مستوى جيد في غضون وقت قصير يتماشى و أوضاعهم و مستوياتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية، مما يساهم على دمجهم في القطاع المالي الرسمي ، الى جانب استغلال مواردهم المالية بطريقة مربحة. و يبقى البنك المركزي له الدور الأساسي في التعاملات والخدمات المالية و ترقية الشمول المالي من خلال كل المجهودات القائمة من طرفه في تعزيز الشمول المالي . لكن رغم ذلك و من خلال بحثنا هذا و جدنا أن الجزائر تتمركز من بين الدول الضعيفة في الخدمات المالية ولا يزال تحتاج الى الكثير من العمل و التكنولوجيا الحديثة للارتقاء بالخدمات المصرفية مع تثقيف المجتمع فيما يخص أهمية الخدمات المالية و أهميتها للبلاد و التنمية الشاملة للإفراد.

و بالحديث عن الجزائر كدولة عربية فنختص بالذكر أن المنطقة العربية كذلك تصنف من الدول التي تعاني كذلك من ضعف لمؤشرات الشمول المالي فيها. وباعتبار الشمول من احد العوامل الاقتصادية المالية فيعتبر من المؤثرين على وتيرة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأفراد والمجتمع.

اختبار الفرضيات: من خلال ما جاء به من تحليل و معطيات في هذا البحث ،تم اختبار الفرضيات كالاتي:

- **الفرضية 1**: تم رفض الفرضية العدمية و القبول بالفرضية البديلة أي هنالك علاقة و طيدة بين الاستقرار المالي و الشمول المالي .
- **الفرضية 2**: تم كذلك رفض الفرضية العدمية و القبول بالفرضية البديلة أي وجود علاقة بين الشمول المالي و التنمية الاقتصادية في الجزائر.
- **الفرضية3:**وجدنا ان الشمول المالي يساهم فعلا في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول العربية بالتالي اثبت صحة هذه الفرضية.

- **و من خلال هذا البحث توصلنا الى النتائج التالية:**

- يساهم الشمول المالي في تحسين المستوى المعيشي و زيادة الدخل القومي و القضاء على مختلف المشاكل كالبطالة.
- الشمول المالي وسيلة لتطوير القطاع المالي و عملية ديناميكية للانتقال من حالة التخلف لحالة التقدم.
- الشمول المالي سياسة مالية هادفة لتحسين الخدمات و المنتجات المالية.
- الشمول المالي فرصة لتعزيز الثقة بين الفرد و المؤسسات المصرفية كما يساهم في تعزيز المنافسة المالية بين المؤسسات المصرفية.

- الشمول المالي منفعة للاقتصاد و المجتمع و القطاع المالي المصرفي ككل و خاصة في الجزائر.
- الدول العربية و من بينهم الجزائر ضعيفة في مؤشرات الشمول المالي مما يتطلب التعجيل في إصلاح القطاع المصرفي و تطبيق تكنولوجيا المعلومات فيها.
- وجود تفاوت بين المؤشرات الشمول المالي بين الدول العربية مع قلة الإحصائيات التي تخص الشمول المالي في الجزائر.

15. قائمة المراجع:

1. محمد بن موسى، (2018)، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 15، مجلد 8، الجلفة، ص42.
2. فضيل البشير ضيف،(2020)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة الجزائر، مجلد 06، العدد 01، ص474.
3. سميرة بولحبال،(2019)، حاكمي نجيب الله، أثر الخدمات المصرفية الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية، مجلة أبحاث، العدد1 جوان، ص 25.
4. فضيل البشير ضيف،(2020)، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، مجلد 06، العدد01، ص476.
5. صليحة فلاق وسامية شارفي،(2020)، دور الصناعة التكنولوجيا المالية في تقرير الشمول المالي بالعالم العربي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد1، مجلد22، ص307.
6. Leyshon, A., & Thrift, N. (1995). Geographies of financial exclusion: financial abandonment in Britain and the United States. *Transactions of the Institute of British Geographers*, 312-341.